(ISSN: 2959-5436) مجلة جامعة سومر للعلوم الانسانية (SUJHUS)
2023 (كانون الاول), مجلد 1,عدد 2 ,الصفحات 324-346

تحليل مكاني للتغيرات الديموغرافية في العراق وعلاقتها بمستوى التنمية الاقتصادية

م.د. جبار كاظم مزيعل[1]*
[1] وزارة التربية, المديرية العامة لتربية محافظة ذي قار, العراق

الملخص

تناول البحث التغيرات الديموغرافية التي شهدها العراق خلال العقود الماضية كتغير التركيب العمري للسكان ومعدلات الخصوبة، وكذلك تراجع نسبة الفئات العمرية المعالة والتي يمثلها صغار السن أقل من 15 سنة وكبار السن 65 سنة فاكثر، وقد اعتمد المنهج الوصفي التحليلي للوصول الى اهداف البحث التي تتمثل في التأكيد على أن التغيرات الديموغرافية تمثل فرصة تنموية يمكن أن تقود إلى عملية التطور والازدهار، وتبين من البحث التغير في نسبة السكان النشطين اقتصادياً (15-64 سنة) إذ شكلت ما نسبته (51.6%) من اجمالي السكان في تعداد 1997، وارتفعت لتبلغ (54.1%)، و(57%) من اجمالي السكان لعامي 2007 و2022 على التوالي ، كما تبين انخفاض معدل الخصوبة الإجمالي إذ انخفض بنحو(60%)، وذلك من(8.1) طفل لكل امرأة عام 1950 إلى(3.4) طفل لكل امرأة في عام 2022، ان هذا التغير في التركيب العمري للسكان يجعل العراق على أعتاب النافذة الديموغرافية، وينتج عنه فرصة سانحة للتنمية فيما إذا تم بناء القدرات البشرية وتنميتها على أساس التفاعل بين كفاءتها على مستوى التعليم والمهارات وبين متطلبات عملية النمو الاقتصادي والتنمية بشكل عام.

الكلمات المفتاحية: الهبة الديموغرافية، الاعالة، الخصوبة ، الهرم السكاني.

A spatial analysis of demographic changes in Iraq and their relationship to economic development

Lecturer Dr. Jabbar Kadhim Mzaiel[1]*
[1]Ministry of Education, General Directorate of Education, Dhi Qar Governorate, Iraq

Abstract

The research began, starting with the demographics that Iraq witnessed during the past decades, such as the change in the age structure of fertility formations, as well as the role of the proportion of dependent age groups, which are represented by young people, less than 15 years old, and those 65 years old and older, and analytical prescriptions were found to reach the research objectives that can be identified. It must begin to represent a demographic opportunity for growth that can lead to development and prosperity, and the research showed a change in the proportion of the population that has become increasing (15-64 years), as they did not notice what (51.6%) of the total population in the 1997 census, has now reached (54.1). %), and (57%) of the total population for the years 2007 and 2022, respectively. It also contributed to amending the fertility rate in New York, which is still (60%), from (8.1) children per woman in 1950 to (3.4) children per A woman in 2022. This development in the collective age structure puts Iraq on the cusp of the demographic window, and results in an opportunity for development with regard to building and developing human capabilities based on the interaction between their competence at the level of education and skills, and requires the process of economic development in general.

Keywords: demographic gift, dependency, fertility, population pyramid**.**

* **Email address: hemmuzaeel@uos.edu.iq**

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث حول التساؤل التالي: **ما أثر التغيرات الديموغرافية في التركيب العمري للسكان على عملية التنمية الاقتصادية في العراق، وهل سوف تتمكن أسواق العمل والتي سوف ترتفع فيها نسبة السكان في سن العمل من استيعاب هذه الهبة الديمغرافية ؟**

فرضية البحث:

تستند فرضية البحث إلى إنه من الممكن استثمار مرحلة الهبة الديموغرافية في معالجة مختلف الظواهر السلبية في المجتمع العراقي، وتطوير القطاعات الاقتصادية التي تساعد على زيادة فرص العمل والإنتاج وتنمية الموارد البشرية وتؤدي إلى حدوث نهضة تنموية نوعية وتكون بمثابة قوة دافعة للتنمية الاقتصادية في العراق، يقابلها اتجاه معاكس تكون فيه هذه المرحلة بمثابة قوة ضاغطة على التنمية الاقتصادية في العراق اذا لم يتم الاستعداد لها واستثمارها على الوجه الامثل.

منهج البحث:

تم اتباع المنهج الوصفي في التعريف بمشكلة البحث واختبار الفرضيات في الجانب النظري، للوصول إلى أهداف البحث، وسيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي عن طريق دراسة طبيعة التحولات الديموغرافية وتحليل ظاهرة الهبة الديموغرافية وماهي أهم التغيرات التي تجري على الفئات العمرية للسكان وصولا إلى مدى انفتاح النافذة الديموغرافية باستعمال البيانات المتعلقة بالسكان خلال مدد زمنية معينة فضلاً عن استشراف التوقعات المستقبلية بحجم هذه التغيرات والاثار الناجمة عنها.

أهمية البحث:

تعد مسألة استثمار الهبة الديموغرافية غاية في الأهمية، وذلك عن طريق إتاحة هذه الفرصة في تحسين نوعية حياة المواطنين من خلال زيادة معدلات التشغيل وخفض معدلات البطالة والتمتع بمستويات عالية نسبياً من التنمية، وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للأفراد وانعكاس ذلك على الوضع التعليمي والصحي وإحداث نقلة نوعية مميزة في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى التأكيد على إن الزيادة في عدد السكان في سن العمل والتحولات الديموغرافية تمثل فرصة تنموية يمكن أن تقود إلى عملية التطور والازدهار إذا ما تم استثمارها بكفاءة وفاعلية على أساس اعتمادها كمنهج تنموي يقوم على الموازنة بين السكان والتنمية الشاملة.

حدود البحث: تتمثل الحدود المكانية للدراسة بجميع محافظات العراق عدا المحافظات الشمالية الثلاث(اربيل ، سليمانية ، دهوك) اذ يظهر من الخريطة (1) منطقة الدراسة ووحداتها المساحية وهي خمس عشرة محافظة، أما الحدود الزمنية للدراسة فتمثلت بالسنوات1997 و2007 و2202.

خريطة (1) منطقة الدراسة.

المصدر: المديرية العامة للمساحة، خريطة العراق الإدارية، مقياس1000000/1،2014

المقدمة:

شهد العراق خلال العقود الماضية الكثير من التغيرات السكانية، التي تدفع المختصين إلى البحث عن الكيفية التي يتم عن طريقها ضبط هذه التغيرات واستثمارها، فالتغير في التركيب العمري للسكان هو نتيجة عمليات ديموغرافية خلال مدة زمنية طويلة نسبياً، وهذا التغير الحاصل في السكان حالياً العراق يتسم بارتفاع حجم السكان في سن العمل والإنتاج مقابل تراجع حجم الفئات العمرية المعالة وهم (الأطفال وكبار السن)، ونتيجة هذه الديناميكية في السكان أدت إلى ان يكون العراق على اعتاب ولوج عتبة تغير ديموغرافي جديدة هي ظاهرة الهبة الديموغرافية، فطبقا لمفهوم الأمم المتحدة للهبة الديموغرافية فإن شرط ولوجها بأن تقل نسبة السكان دون سن 15 عن (30%) من إجمالي السكان وأن لا تزيد نسبة كبار السن 65 فأكثر عن (15 %) من إجمالي عدد السكان، إن هذا التغير يمكن أن ينتج عنه فرصة سانحة للتنمية بصفه عامة ومنها التنمية الاقتصادية.

تضمن البحث الحالي مبحثين؛ خصص الأول منه لدراسة التحولات الديموغرافية المؤثرة في دخول العراق نطاق الهبة الديموغرافية كتغير نمو السكان وتركيبهم العمري والاهرام السكانية ومعدلات الخصوبة والاعالة، بينما تناول المبحث الثاني دراسة تطور المتغيرات السكانية واتجاهاتها المستقبلية وانعكاسها على التنمية الاقتصادية في العراق.

المبحث الأول

التحولات الديموغرافية المؤثرة في دخول العراق نطاق الهبة الديموغرافية

اولاً: معدلات النمو السكاني في العراق

إنَّ دراسة النمو السكاني القائم على أساس الزيادة الطبيعية في منطقة ما، يسهم في تحديد المدة التي يستغرقها هذا المجتمع في الوصول الى حجم معلوم اذا استمرت المعدلات بنفس مستواها فعندما يولد 35 طفلاً وتحدث 10 وفيات بين كل 1000 نسمة سنوياً يتزايد عدد السكان بمعدل 25 لكل 1000 نسمة أو 2.5 % والسبيل الأخر لفهم معدلات النمو السكاني هو من حيث وقت التضاعف أي الوقت الذي يستغرقه السكان ليتضاعف عددهم بمعدل النمو الحالي، فإذا كان عدد السكان ينمو بمعدل قدره 2.5 % فيتضاعفون في غضون 28 سنة تقريباً(عطوي، 2001، ص49)، ويطلق على التغير في حجم السكان سواء بالزيادة أو النقصان اسم النمو (Growth) ونمو السكان الموجب والسالب مصدرة ثلاثة عوامل هي المواليد والوفيات والهجرة، فلا يتقرر نمو السكان بواحد من هذه العوامل وإنما بجميع تلك العوامل وقد يتغير التوازن في هذه العوامل من وقت لآخر(السعدي،2002، ص239)، كما يعني نمو السكان تغيرهم من الأقل إلى الأكثر كما يمكن أن يكون العكس، ويعتمد تغير السكان على حالتين: **الحالة الأولى** وهي تغير السكان الطبيعي المقصود به تزايد السكان أو تناقصهم بفعل الولادات والوفيات، و**الحالة الثانية** هي تغير السكان الديناميكي ويقصد به تزايد السكان أو تناقصهم بفعل الهجرة من وإلى البلد أو المنطقة التي يسكنوها(العيسوي، 2005، ص255).

ويظهر من الجدول (1) التطور العددي لسكان العراق ومعدلات النمو السنوية، فقد بلغ عدد سكان العراق بحسب تعداد عام 1997 نحو (22046244) نسمه، وبمعدل نمو بلغ (3.0) سنوياً، وتواصل حجم السكان بالزيادة فأصبح في تقديرات عام 2007 (29682081) نسمه وبزيادة عددية مطلقة بلغت (7635837) نسمة وبزيادة سنويّة للسكان بلغت (763584)، نسمه وبمعدل نمو بلغ (2.9 %) سنوياً، وارتفع ليبلغ (40150174) نسمه في تقديرات 2022 وبزيادة عددية مطلقة بلغت (10468093) نسمة وبزيادة سنويّة للسكان بلغت (697873) نسمه، وبمعدل نمو بلغ (2.3 %) سنوياً، وقد كشفت تقديرات السكان المستقبلية عن استمرار ارتفاع حجم السكان ليصل الى (78574675) نسمه وذلك عام 2050 م اذا ما استمرت معدلات النمو السكاني على ما هي عليه الآن والبالغة (2.3%)، وتكشف الارقام المذكورة في أعلاه والواردة في الجدول (1) والشكل (1) الحقائق الاتية:

1. إن العراق ما يزال في دور النمو الذي سيستمر إلى مدة من الزمن غير قصيرة، ويمكن أن نصف هذا بالنمو السريع وذلك بمقارنته مع كثير من الدول المتقدمة والمتحضرة في العالم كدول أوربا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان واستراليا التي تنخفض فيها معدلات نمو السكان بشكل كبير.
2. كما يتضح أن سكان العراق هم في دور الشباب والحيوية وأنهم يمرون بالمرحلة الثانية من مراحل النمو السكاني وهذه المرحلة تتصف بنسبة عالية من الولادات وقلة في نسبة الوفيات نتيجة السيطرة على انتشار الأوبئة وارتفاع مستوى الخدمات الصحية وتحسن ظروف المعيشة، وهي المرحلة التي يمر بها العراق وكذلك الدول النامية التي قطع معظمها أشواطاً في التطور الصحي والعلمي والثقافي.

جدول (1) تطور معدل النمو في العراق حسب تعدادات السكان للأعوام 1997 وتقديرات 2007 وتقديرات 2022.

الاعوام	عدد السكان	الزيادة السكانية المطلقة	الزيادة السنوية للسكان	معدل النمو السنوي*
تعداد 1997 م	22046244	-	-	3.0
تقديرات 2007 م	29682081	7635837	763584	2.9
تقديرات 2022 م	40150174	10468093	697873	2.3
**المتوقع 2050 م	78574675	38424501	1372303	2.3

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على الملحق (1).

شكل (1) تطور عدد السكان والزيادة المطلقة في العراق حسب تعدادات السكان للأعوام 1997 وتقديرات 2007 وتقديرات 2022 والمتوقع لعام 2050م

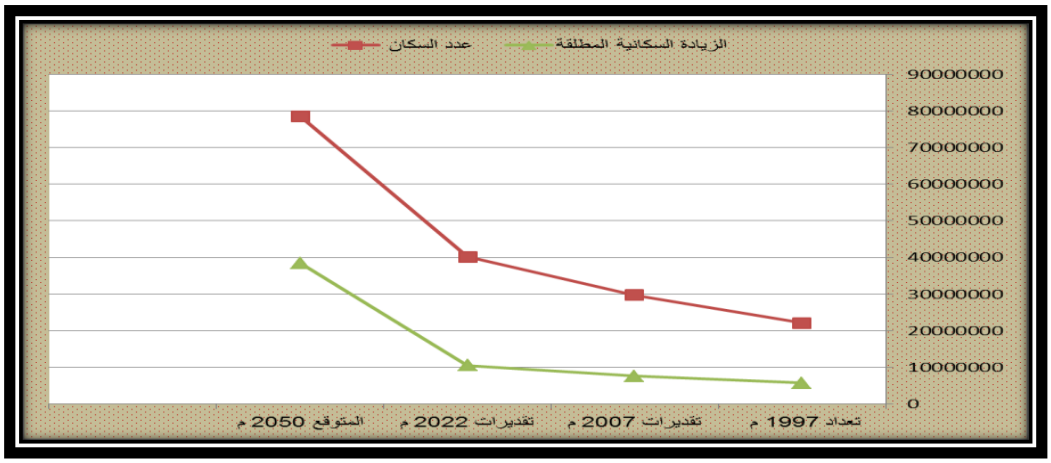

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على الجدول(1).

ثانياً: معدل الخصوبة

تعد الخصوبة من العناصر الرئيسة في دراسة السكان، لأن تأثيرها في معظم الأحيان أكبر من تأثير الوفيات والهجرة في نمو السكان و تتأثر بعوامل عديدة متشابكة تجعل من دراستها أصعب من دراسة الوفيات فبينما تتميز الوفاة بأنها حتمية بالضرورة ولا يمكن تجنبها فإن الخصوبة ليست كذلك ،ومن ثم فهي أقل ثباتا ويمكن التنبؤ بها كما يمكن التحكم فيها فإنها تكون أكثر تأثيرا بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية وغيرها(أبو عيانة، 1979، ص110)، وهناك العديد من المقاييس التي تستعمل في دراسة وقياس الخصوبة أهمها معدل الخصوبة الكلية الذي يعد من أكثر المعدلات فائدة لأنه يلخص معدلات الخصوبة العمرية للنساء ، وهو عبارة عن متوسط عدد الأطفال الذين يمكن إن تنجبهم المرأة إثناء مدة حياتها الإنجابية على فرض عدم وفاة أي امرأة طوال هذه المدة إذ يعد هذا المعدل من أفضل المقاييس الخاصة بالخصوبة ومستواها في المجتمع, لأنه سهل الفهم وإن المقارنة باستعماله تمثل أسلوبا بسيطا في تحديد معالم الإنجاب ومستوياته في المجتمع الواحد أو فيما بين المجتمعات (الحديثي، 2000، ص197) . ونلحظ من البيانات التي يعرضها الجدول (2) أن العراق يتميز بمعدل خصوبة عالية وأن خصوبة السكان مرتفعة جدا إذا ما قورنت بالبلدان ذات المستوى العالي للخصوبة، إذ بلغ معدل الخصوبة الكلية (7.2)، (6.7) طفل لكل امرأة لعامي 1977 و 1987 على التوالي، بسبب استمرار معدل النمو السكاني في العراق على وتيرته العالية خلال عقد السبعينات والثمانينات من القرن الماضي (3.1%)، مع وجود رغبة ملحة من قبل الحكومة آنذاك باتجاه زيادته عبر تبني مجموعة من البرامج والإجراءات الهادفة إلى زيادة الإنجاب من خلال تقديم الامتيازات المادية والمعنوية كالتشجيع على الزواج المبكر، وزيادة مخصصات اسر العاملين في أجهزة الدولة والتي لديها أربعة أطفال فأكثر، إلى تحديد الرقابة التي فرضتها الدولة على بيع وتداول وسائل منع الحمل بكل أشكالها ومنعت بيع مثل هذه الوسائل أو تعاطيها إلا بإشارة من الأطباء والمعنيين بذلك، إلا أن وتيرة هذا المعدل أخذت تشهد انخفاضا ولأول مرة بعد عام 1990 حيث أعلنت التقديرات الرسمية هبوط معدل نمو سكان العراق إلى 2.8% متأثرا بظروف الحروب والعقوبات الاقتصادية (اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، 2012، ص70)، إذ انخفض معدل الخصوبة حتى بلغ 5.7 عام 1997 وبالرغم من التحسن النسبي في الظروف الاقتصادية بعد 2003 ، إلا أن معدل الخصوبة الكلي لعام 2007 استمر بالانخفاض ليبلغ 4.6 طفل لكل امرأة واستمر بالانخفاض ليصل الى 3.4 طفل لكل امرأة عام 2022.

الجدول (2) تطور معدلات الخصوبة الكلية في العراق حتى عام 2022.

السنوات	معدل الخصوبة الكلية
1977	7.1
1987	6.7
1997	5.7
2007	4.6
2022	3.4

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، تحليل الوضع السكاني في العراق 2012, الجهاز المركزي للإحصاء، 2012.

الشكل(2) تطور معدلات الخصوبة الكلية في العراق حتى عام 2022 م.

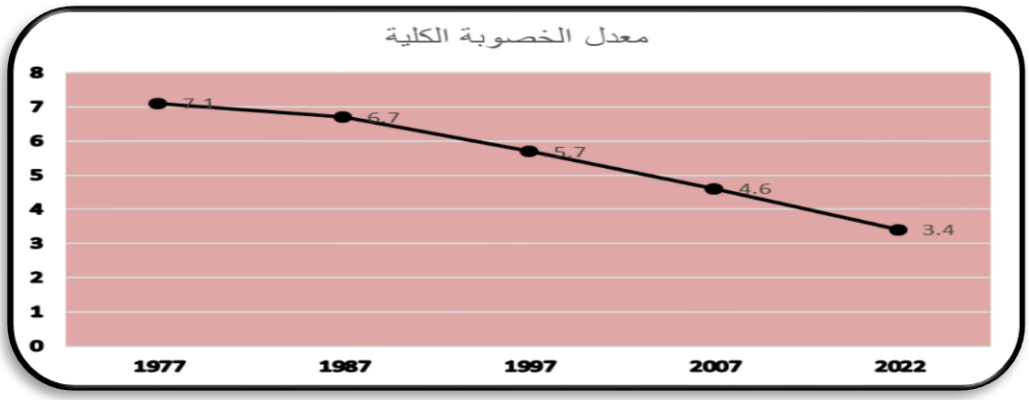

المصدر: الجدول (2).

ثالثاً: التركيب العمري للسكان في العراق:

يعد الهيكل العمري للسكان المرآة التي تعكس واقع السكان من حيث المراحل الزمنية والعمرية التي يمر بها المجتمع(فتوته أو شبابه أو شيخوخته)، كما ويعكس أيضا حالات التوازن أو عدم التوازن بين النشاط الإنتاجي وبين النشاط الاستهلاكي للاقتصاد في أي دولة سواء في الماضي أو الحاضر أو المستقبل (الراوي، 2002 ،ص347)، كما أنه نتاج العوامل المؤثرة في النمو السكاني من مواليد ووفيات وهجرة، وتؤثر الظروف الاقتصادية والاجتماعية في التركيب العمري وتلك الحقائق تؤثر على معرفة القدرة الانتاجية للسكان، وإمكانية معرفة نسب المواليد والوفيات وأمد الحياة المتوقع للأفراد واتجاه نموهم العام(الجوهري وزميله، 1971،ص279)، وتحظى دراسة التركيب العمري في مجال المقومات البشرية للتنمية بخصوصية مهمة، فالمغزى الرئيس منها هو الإجابة عن وقت دخول العراق نطاق الهبة أو النافذة الديموغرافية وهي مرحلة مهمة إذ يتيح استغلالها تحسين نوعية حياة المواطنين بزيادة معدلات التشغيل وخفض معدلات البطالة والتمتع بمستويات عالية نسبيًا من التنمية ومن ثمّ تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وما ينعكس ذلك على الوضع التعليمي والصحي والمساكن والإنفاق...الخ وهي مرحلة مهمة إذا ما أحسن استغلالها، بمعنى أدق تحول المجتمع العراقي إلى شكل آخر يشكل فيه السكان في سن العمل والإنتاج النسبة الأكبر أي أن معدل السكان النشطين اقتصاديا في الفئة العمرية (15 – 64) عاما يتجاوز معدل النمو للفئات السكانية المعالة، ووفقا لمعطيات المرحلة الراهنة فإن العراق يحتاج لوقت أطول قد يمتد إلى ما بعد عام 2050 للدخول في نطاق هذه المرحلة.

وبالنظر الى الجدول (3) نرى أن واقع التركيب العمري وبحسب البيانات الصادرة عن التعداد العام للسكان في العراق لعام 1997م يشير الى ان اكثر من ثلثي سكان العراق هم دون سن الثلاثين من العمر اذ بلغت نسبتهم (73.3%) من اجمالي السكان في العراق، وقد انخفضت نسبياً لتبلغ (71%) من اجمالي السكان في تقديرات عام 2007م، واستمرت بالانخفاض لتصل إلى (67.9%) من اجمالي السكان بحسب تقديرات عام 2022، وهذا الانخفاض جاء لصالح الفئة العمرية (15 – 64) التي بلغت51.6)%) من اجمالي السكان في العراق عام 1997م، وقد ارتفعت لتبلغ (54.1%) من اجمالي السكان في تقديرات عام 2007م، واستمرت بالارتفاع لتصل الى (57%) من اجمالي السكان بحسب تقديرات عام 2022.

الفئات العمرية العريضة لسكان العراق للسنوات 1997م، و2007م، و2022م.

دأبت الدارسات السكانية الى تصنيف السكان إلى ثلاث فئات عمرية رئيسة هي:-

1 – فئة صغار السن (أقل من سنة - 14 سنة)

على الرغم من أن هذه الفئة تعد مستهلكة وليس لأفرادها دور في النشاط الاقتصادي وهم أكثر تأثيراً بالولادات والوفيات، إلا أنها تمثل الضمان المستقبلي في أي مجتمع وتمثل قاعدة الهرم للسكان، كما تعد الفئات العمرية ضمن المرحلة الابتدائية فئات غير منتجة لكنها ساهمت في ظروف خاصة بالعمل الامر الذي فرض على جزء من تلك الفئة دخول ميدان العمل، على الرغم من المادة (90 و91) من قانون العمل العراقي ذي الرقم 71 لعام 1987 قد حددت السن القانوني للعمل بانه يبدأ من الخامسة عشرة عاماً(وزارة العدل، 1985، ص35) ، ويتضح من الجدول (2) والشكل (2) أن هذه الفئة قد شكلت ما نسبته (43.8%) من اجمالي السكان في تعداد 1997، بينما بلغت نسبتهم (43.1%)،(40%) في تقديرات 2007 و2022 على التوالي، إذ شهد التركيب العمري للسكان في العراق تغييرات ملموسة في العقود الثلاثة الأخيرة، ومن أهم ملامح هذا التغيير هي تذبذب نسبة النمو للفئة العمرية أقل من 15 عاماً، وبالرغم من الانخفاض الذي طرأ على فئة صغار السن إلا أن نسبتها ما تزال مرتفعة إذا ما قورنت بالدول المتقدمة أو حتى الدول التي قطعت شوطا من التنمية، وتتجسد مشكلة ارتفاع نسبة صغار السن في العراق بأن سكان في هذه الفئة غير منتجين ويكلفون الدولة مبالغ ضخمة من أجل توفير الغذاء والمسكن والرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الخدمات اللازمة لهم ومن ثم فأن زيادة نسبتهم تعني زيادة العبء على كاهل الأسرة والدولة.

2 – فئة متوسطي السن (15 – 64 سنة)

تشمل هذه الفئة البالغين والشباب وهي أكثر انتاجاً مقارنة ببقية الفئات وأكثرها حركة واسهاماً في عملية نمو السكان، وهي الفئة المنتجة التي يقع على عاتقها أعباء فئة صغار السن دون 15 عاماً وفئة المسنون أي كبار السن 65 عاماً فأكثر(الحديثي، 2000، ص615).

ومن الجدول (2) والشكل (2) نلحظ أن هذه الفئة شكلت ما نسبته (51.6%) من اجمالي السكان في تعداد 1997، بينما بلغت نسبتهم (54.1%)،(57%) في تقديرات 2007 و2022 على التوالي، ويشير ذلك إلى زيادة السكان فئة النشطين اقتصاديا الأمر الذى ينبئ بتحقيق مستويات عالية من التنمية الاقتصادية من خلال ارتفاع معدلات التشغيل وإنتاجية العاملين باعتبارهم قوة دافعة للاقتصاد، إذا ما توفر لهم الدعم والمساندة من قبل الحكومة بمنح القروض الميسرة وتوفير التسهيلات الكمركية كذلك وضع القوانين والتشريعات التي تشجع على العمل وغيرها من الأساليب والإجراءات والسياسات والبرامج، وهذه الفئة هي المنتجة في المجتمع وعليها تعتمد إعالة الجزء الأكبر من الفئتين الآخرين، كما إنها

تعد الفاعلة في نمو السكان لما تتمتع به من قدرة تعويضية عما فيقده المجتمع من وفيات وبعبارة أخرى فأن في عناصر هذه الفئة تكمن خصوبة المجتمع وحركته (ابو عيانة، 1980، ص568).

3 – فئة كبار السن (65 سنة فأكثر)

هذه الفئة أصبحت غير منتجة بعد أن أدت دورها في الإنتاج وعملية بناء المجتمع، وتتميز بشمولها أعداد كبيرة من الإناث الأرامل وتقل نسبتها كلما كانت نسبة صغار السن كبيرة، أي ارتفاع معدل النمو الطبيعي للسكان وبالعكس، وكما هو الحال في كثير من الدول النامية (ابو عيانة، مصدر سابق، ص389)، كما تعد هذه الفئة مستهلكة وغير منتجة واغلب سكانها من الاناث اذ ترتفع هذه الفئة في المجتمعات المتقدمة وتنخفض في المجتمعات النامية، وشكلت هذه الفئة ما نسبته (2.9%) من اجمالي السكان في تعداد 1997، بينما بلغت نسبتهم (2.9%)،(3.2%) في تقديرات 2007 و2022 على التوالي(ينظر الجدول 2 والشكل 2)، وذلك بسبب ضعف فاعلية السياسات الصحية ولا سيما الوقائية منها، وضيق نطاق تغطية هذه الفئة ببرامج الدعم الحكومي الصحي والضمان الاجتماعي (خطة التنمية الوطنية2013-2017،ص9).

ويمكن القول ان فئة كبار السن (65 عاما فأكثر) هي على النقيض من الفئتين الأولى والثانية ذلك إن نسبتها لم تصل إلى 4% للأعوام (1997و 2007 و 2022) وهي بذلك تعكس صورة التدني في الملامح الديموغرافية لسكان العراق، إذا ما قورنت بالدول المتقدمة التي تزيد نسبة كبار السن فيها عن (17%) أو حتى بعض الدول النامية التي سلكت درب التنمية بخطى أسرع من العراق، وتعكس نسبة كبار السن في المجتمع مدى التحسن في مستويات المعيشة والصحة ويرتبط بها ارتفاع أمد الحياة، الذي يعد من المؤشرات المهمة للتنمية البشرية وهو قياس إحصائي لمعدل السنوات الإضافية التي قد يعيشها الفرد إذا استمرت اتجاهات الوفاة الحالية على حالها، ويختلف هذا التوقع بناءً على عوامل عدة منها العمر (أي أن توقع السنوات الإضافية متعلق بالعمر الحالي للفرد)، والجنس حيث التوقعات لدى الإناث عادة ما تكون أعلى منها لدى الذكور ،فضلا عن ذلك تتعلق معدل السنوات الإضافية المتوقعة بعوامل اجتماعية-اقتصادية للفرد. كما تتراوح التوقعات بحسب البلدان والدول وهي عادة ما تكون عالية في البلدان الغنية ومنخفضة في البلدان الفقيرة، مع بعض الاستثناءات، كما ويرتبط مأمول العمر بعوامل ترفعه كتحسن الطب والتغذية وأخرى تخفضه كالحروب.

الجدول (3) الفئات العمرية العريضة لسكان العراق للسنوات 1997م، و2007م، و2022م.

الفئة العمرية	%1997	%2007	%2022
اقل من سنة- 14	44.8	43.1	40
65 – 15	51.6	54.1	57
65 فأكثر	3.4	2.8	3
غير مبين	0.2		
المجموع	100	100	100

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على الملحق (1).

الشكل(3): الفئات العمرية العريضة لسكان العراق للسنوات 1997م، و2007م، و2022م.

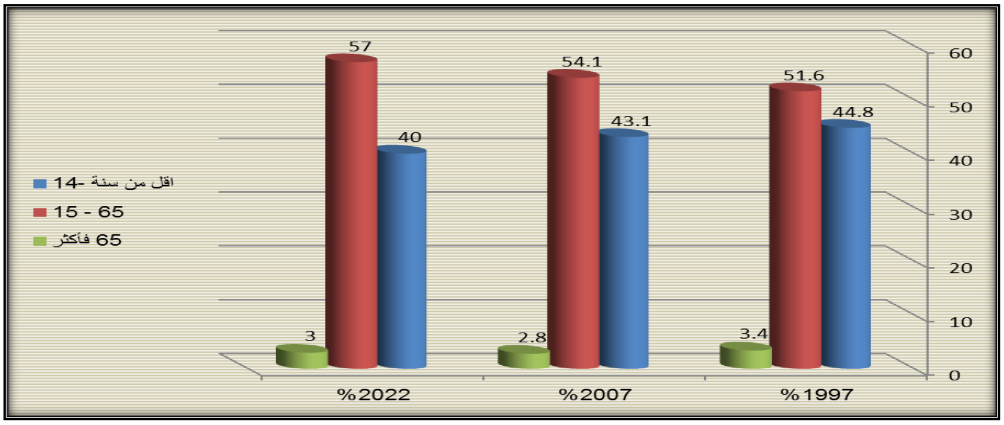

المصدر عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (2).

رابعاً: الهرم السكاني:

عبارة عن شكل بياني يبين التوزيع العمري والنوعي لمجموعة من السكان خلال مدة زمنية معينة غالباً ما يكون طولها (5) سنوات(علي، 2010، ص286-287)، وذلك من خلال استخدام الأرقام المطلقة أو النسب المئوية، ويمكن من خلاله استنتاج الكثير من المعلومات عن السكان الذين يبينهم الرسم فكلما اتسعت قاعدته دلَّ ذلك على ارتفاع نسبة المواليد ويكون العكس صحيحاً إذا ضاقت قاعدته (زيني وزميله، 1990، ص97)، والتركيب العمري لسكان أي دولة يبقى نظرياً ما لم يجسد في شكل هرم سكاني، لأنه يبين بوضوح التركيب العمري للسكان بحسب الفئات ذكوراً وإناثاً فالهرم السكاني وسيلة إيضاح تبين الفروق والاختلافات بين الدول، ولقد أشارت العديد من الدراسات النظرية والعلمية إلى أن متغير الخصوبة هو العامل الأكثر فعالية في التأثير في سكان أي منطقة وفي مختلف الظروف ويكون نمو السكان طبيعياً عندما تكون ظروفهم التي يعيشونها طبيعية. (بودقجي، 2001، ص188)، وهنالك عدة عوامل تؤثر في انتظام الهرم السكاني ومظهره وهي الهجرة ومعدلات الخصوبة ومعدلات الوفيات في فئات السن المختلفة والناشئة عن الأوبئة والفيضانات والحروب.

الجدول(4) التوزيع النسبي لسكان العراق بحسب الفئات العمرية الخمسية والجنس للسنوات1997 م ، 2007م، 2022م

.

الفئة العمرية	%1997			% 2007			% 2022		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	اناث	المجموع
اقل من سنة – 4	17.3	16.9	17.1	17.2	16.5	16.7	14.9	14.4	14.6
9 – 5	15.4	14.7	15	14.2	14	14.1	13.9	13.3	13.6
14 – 10	13	12.3	12.6	12.3	12	12.2	12.3	11.8	12
19 – 15	11.7	11.3	11.5	10.9	10.7	10.9	11	10.5	10.7
24 – 20	9.3	9.3	9.4	9.3	9.2	9.3	9.5	9	9.3
29 – 25	7.7	7.9	7.8	7.9	7.8	7.9	7.5	7.4	7.5
34 – 30	6.2	6.4	6.3	6.7	6.7	6.4	6.5	6.9	6.7
39 -35	3.7	4.4	4.1	5.4	5.5	5.5	5.6	6.1	5.8
44 – 40	3.9	4.1	4	4.2	4.5	4.3	5.3	5.5	5.4
49 – 45	3	3.1	3.1	3.3	3.6	3.5	3.9	4.1	4

2.6	2.9	2.3	2.7	2.8	2.6	2.4	2.3	2.4	54 – 50
2.7	2.8	2.6	2.1	2.1	1.9	1.9	1.9	2	59 – 55
1.9	2	1.8	1.5	1.6	1.5	1.3	1.4	1.2	64 – 60
1.3	1.3	1.2	1.1	1.1	1.1	1.2	1.3	1.1	69 – 65
0.8	0.8	0.8	0.7	0.8	0.6	0.8	1	0.7	74 -70
0.5	0.5	0.4	0.5	0.5	0.4	0.5	0.7	0.5	79 – 75
0.6	0.7	0.5	0.6	0.6	0.5	1	1	0.9	80+
100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على الملحق (1).

ومن خلال ملاحظة معطيات الجدول (4) والأشكال (4) و (5) و (6) يتبين لنا أن الاهرام السكانية في العراق لأعوام الدراسة تتصف بما يلي :

1. يتميز الهرم السكاني في العراق لعام 1997م بقاعدة عريضة مما يشير إلى ارتفاع نسبة الفئة العمرية الصغيرة (أقل من سنة – 14 سنة) إذ بلغت (48.3%) من اجمالي السكان، ويترتب على هذا الارتفاع في فئة الصغار السن ارتفاع نسبة الاعالة فضلا عن ذلك فإن الهرم يدل على ارتفاع معدلات النمو السكاني يسبب ارتفاع الولادات، بينما نلحظ الانخفاض التدريجي المستمر لنسبة هذه الفئة في عامي 2007 و 2022 إذ بلغت (43.1%)،(40%) من اجمالي سكان العراق ولكل منهما على التوالي.
2. تظهر الأهرام السكانية في العراق جميعها تفوق قليل لنسب الذكور على الإناث ابتداءً من الفئات العمرية الصغيرة (اقل من سنة – 14سنة) إلى الفئة العمرية (15 – 19 سنة) ثم تنخفض هذه النسبة في الفئة العمرية (20 – 24 سنة) وبعدها تعود هذه النسبة لتتساوى مع نسبة الإناث ويستمر ذلك حتى الفئة العمرية (30 – 39 سنة) بعد ذلك تتراجع هذه النسبة أمام ارتفاع نسبة الإناث ويستمر ذلك حتى قمة الهرم ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة النساء المعمرات كما يمكن أن يكون الذكور أقل مقاومة للإمراض وأقصر أعماراً من الإناث لأن أغلب أعباء الحياة تقع على كاهل الرجل فضلاً عن تعرضه للمخاطر أكثر من المرأة بسبب طبيعة المهن التي يزاولها لذلك تكون نسبة الوفيات بين الذكور أعلى مما هو عليه بين الإناث (وهيبة، 1979، ص130) .
3. اتسمت الأهرام السكانية في العراق بالاتساق الواضح والتدرج والانتظام للفئات التي سبقتها، كما أن هرم السكان يتميز بقاعدة عريضة نجمت عن ارتفاع فئة صغار السن، ويدل هذا على التجدد المستمر عن طريق الولادات، إذ شكلت الفئة العمرية (أقل من عام - 4) ما نسبته (17.1%) من اجمالي السكان لتعداد 1997م مع ملاحظة الانخفاض التدريجي لنسبة هذه الفئة في التقديرات التي تلته اي في عامي 2007 و 2022 اذ بلغت (16.7)،(14.6) لكل منهما على التوالي.
4. تميزت الأهرام السكانية بقمتها الضيقة لكثرة الوفيات في فئة كبار السن ممن تجاوز اعمارهم الخامسة والستين عاما إذ ان معدل هذه الفئة للأعوام 1997، و2007، و2022 قد بلغ (3.4 %) (2.8%) ،(3%) من اجمالي السكان لكل منهم على التوالي، ويعد هذا الامر اعتياديا بسبب ارتفاع معدل الوفيات الطبيعية بين افراد هذه الفئة قياسا بالفئات الأخرى في الحالات الاعتيادية فضلا عن انخفاض متوسط العمر مقارنتا بالمجتمعات المتقدمة.

5. يشير توسع القسم الأوسط من الأهرامات السكانية وتراجع نسبة الاعالة في العراق إلى أن العراق يتمتع بما يشار إليه على نطاق واسع باسم نافذة الفرص الديمغرافية ويحدث هذا عندما يتوسع السكان في سن العمل بمعدل أعلى من عموم السكان، حيث أن التوسع في السكان في سن العمل، وما يصاحب ذلك من توسع في القوى العاملة، يمكن أن يمثل حالة مواتية لمسار النمو الاقتصادي المستدام إذا استطاع الاقتصاد الوطني أن يخلق وظائف كافية لاستيعاب الدخول المضطرد السريع إلى سوق العمالة.

الشكل (4) الهرم السكاني للعراق لعام 1997م.

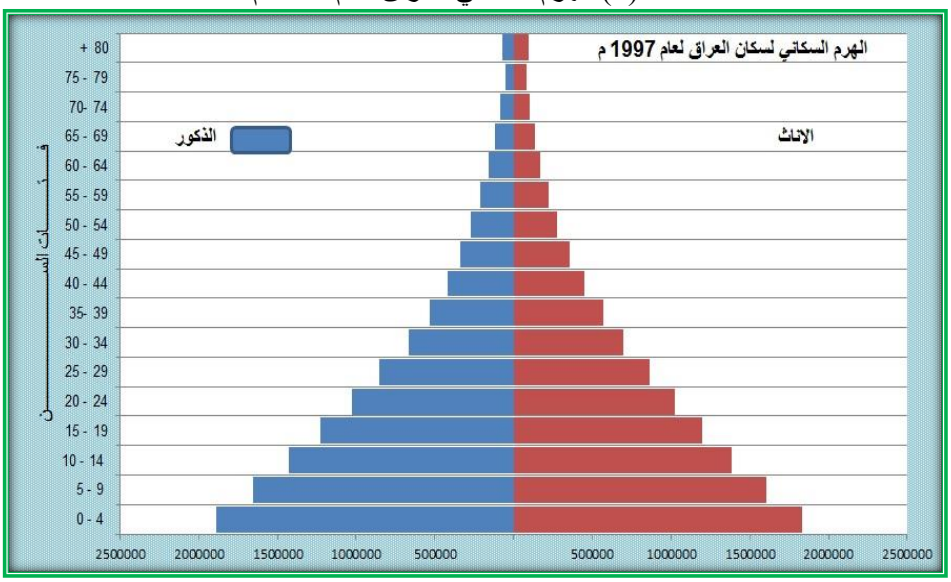

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على الملحق (4).

الشكل (5) الهرم السكاني للعراق لعام 2007م.

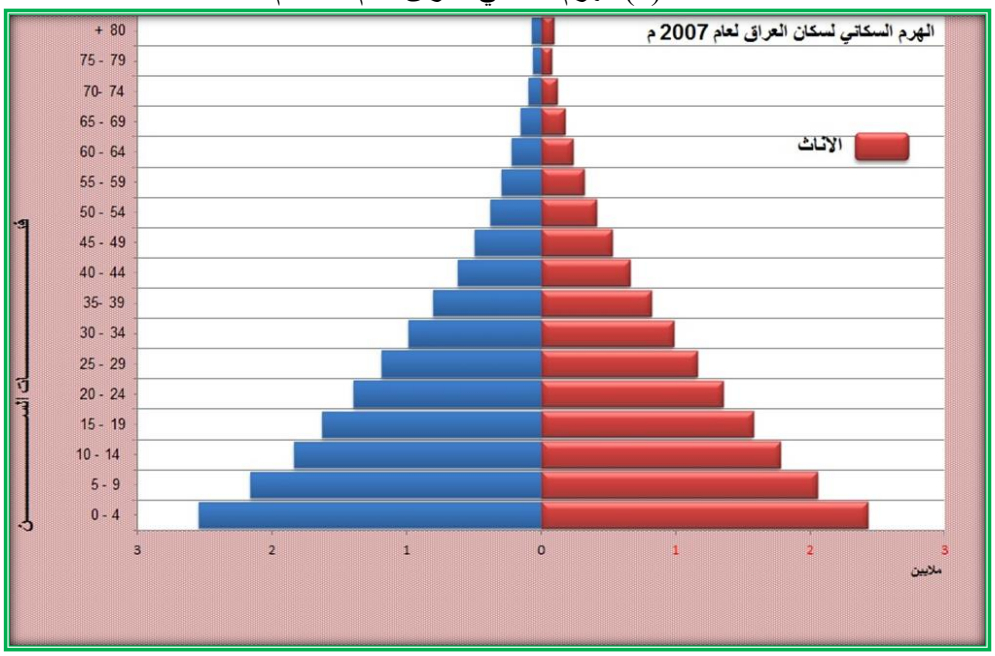

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على الملحق (4).

الشكل (6) الهرم السكاني للعراق لعام 2022م.

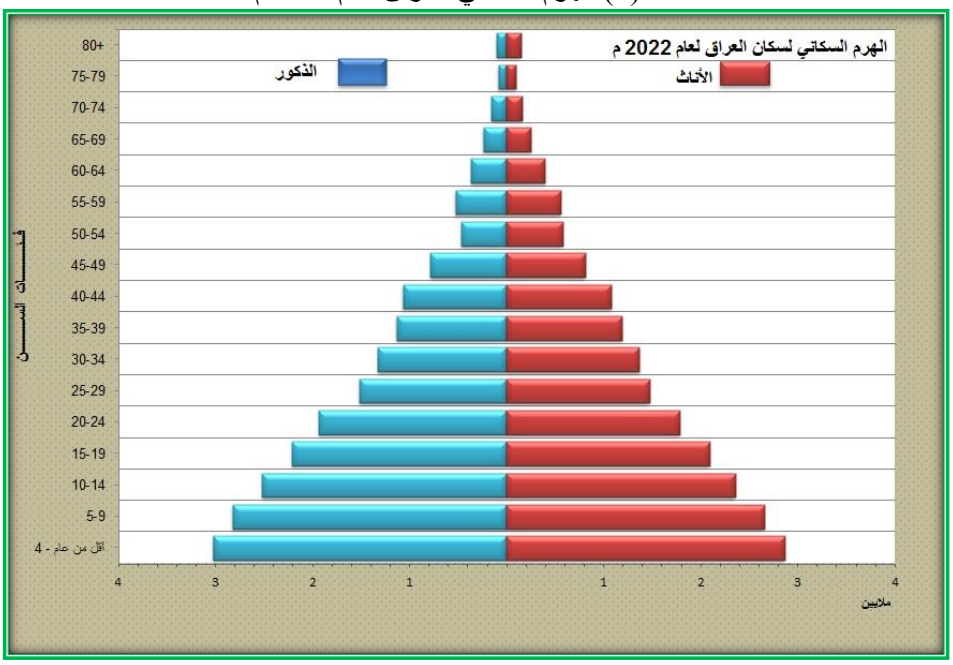

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على الملحق (4).

رابعاً: نسبة الإعالة:

الإعالة ظاهرة سكانية تعكس العلاقة بين الفئات العمرية المختلفة وبصورة خاصة مدى الارتباط بين فئة الشباب من جهة وبين فئتي صغار السن والمسنين من جهة أخرى ولهذه العلاقة أهمية اقتصادية كبيرة لأنها تبين ما يتوافر في جماعة من الفئات الشابة الفعالة اقتصادياً ومدى ما يتوافر فيها من جهود وما تتحمله من عبء في إعالتها لصغار السن والمسنين(عزيز، 1982، ص46-48).

ويتم استخراج نسب الإعالة على اختلاف انواعها من خلال استخدام المعادلات التالية (Clark,1968.p .6) :-

1-معدل الاعالة العمرية: هو عدد الافراد الذين يعيلهم الشخص الواحد من أفراد القوى العاملة ويحسب من خلال قسمة مجموع السكان باستثناء القوى العاملة (العاملين والعاطلين عن العمل) على عدد القوى العاملة أي صغار السن (أقل من 15 سنة) + كبار السن (65 سنة فأكثر) ÷ فئة متوسطي السن (15 – 65 سنة) × 100 .

2- إعالة الصغار: تساوي(صغار السن (اقل من 15 سنة) ÷ فئة متوسطي السن (15 – 65 سنة) × 100).

3- إعالة الكبار تساوي (كبار السن (65 سنة فأكثر) ÷ فئة متوسطي السن (15 – 65 سنة) × 100).

4- الإعالة الكلية تحسب من خلال قسمة اجمالي عدد السكان على فئة القوى العاملة من خلال الصيغة (إجمالي عدد السكان ÷ فئة متوسطي السن (15 – 65 سنة) × 100).

ومن الشكل (6) نلاحظ ارتفاع نسبة الفئة العمرية (10-14سنة) بالمقارنة مع الفئة اللاحقة بمعنى أن غالبيتهم في مرحلة المراهقة وهذا يتطلب توفير برامج وسياسات ومشروعات معينة تتصل بأعدادهم صحياً وتعليميا وتربويا، أما الفئات (15-19سنة) و (20-24سنة) تختلف بسبب وقوفهما على أعتاب مرحلة جديدة تتطلب الاختيار بين العمل وإكمال الدراسة وتكوين الأسرة (علي، 2010، ص61)، ومن الجدول (5) والشكل (6) نلحظ أن نسب الإعالة العمرية للسكان في العراق

لعام 1997، 2007، 2022 قد بلغت (93.3%)، وقد انخفضت لتبلغ (85%)، عام 2007، واستمرت بالانخفاض لتصل الى (75.4%) عام 2022 وهذا الانخفاض يؤشر إلى ارتفاع نسبي في فئة متوسطي السن (15-64 سنة)، كما نلحظ ايضاً اتجاه نسبة اعالة الصغار نحو الانخفاض إذ انخفضت من (86.7%)عام 1997 لتبلغ (79.7%)في عام 2007، واستمرت بالانخفاض لتصل إلى (70.1%) عام 2022 .

الجدول (5) نسب الإعالة للسكان في العراق للسنوات 1997، 2007، 2022 .

الاعالة حسب النوع	%1997	%2007	%2022
الإعالة العمرية(1)	93.3	85	75.4
إعالة الصغار(2	86.7	79.7	70.1
إعالة الكبار(3)	6.5	5.2	5.3
الإعالة الكلية(4)	194	185	175

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على الملحق (1).

الشكل (6) نسب الإعالة للسكان في العراق للسنوات 1997، 2007، 2022 .

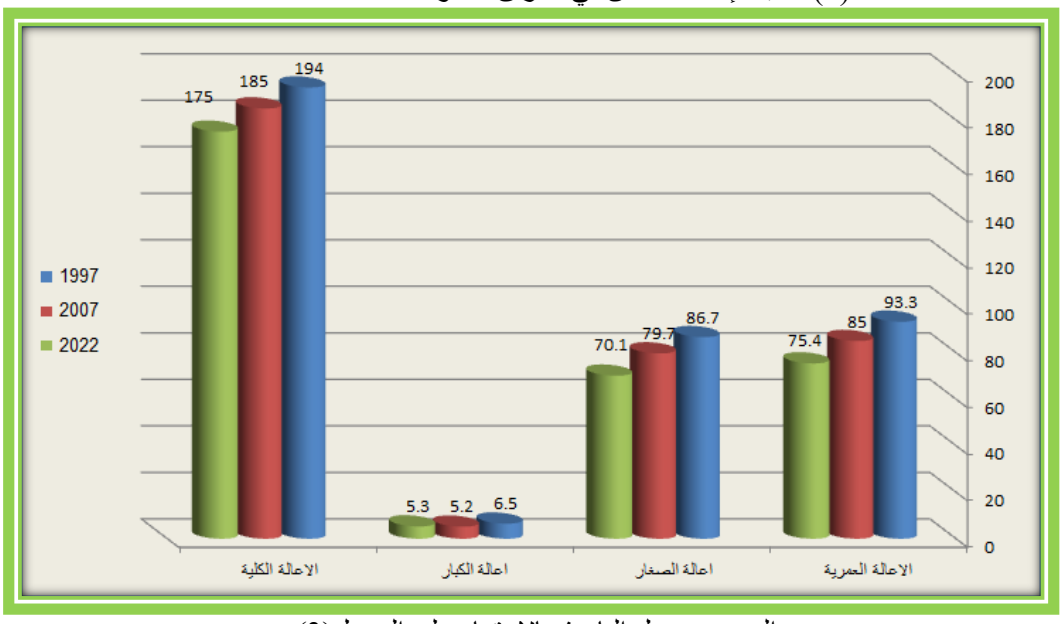

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على الجدول(3).

خامساً: التحول الديمغرافي والهبة الديموغرافية

التحول الديموغرافي: هو انتقال معدلات الخصوبة والوفيات من مستويات مرتفعة إلى مستويات منخفضة وذلك جراء كثير من العوامل الصحية والاجتماعية والاقتصادية، إذ ينخفض معدل الخصوبة تدريجياً حتى يبلغ معدل الإحلال (2.1) طفل لكل امرأة)، فينخفض معدل النمو السكاني ويتجه نحو الاستقرار وتنخفض نسبة فئات العمر الصغيرة فترتفع نسبة السكان في سن العمل فينخفض معدل الإعالة (نصار، 2006، ص2).

مراحل التحول الديمغرافي في العراق

قطع العراق حتى الآن ثلاث مراحل ديموغرافية هي (اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، 2012، ص70)

أولاً: مرحلة النمو البطيء:

وهي مرحلة تقترب من التوصيف المالثوسي، وقد مر بها العراق خلال القرن التاسع عشر إذ تميزت بتوالي النكبات والكوارث والأوبئة اذ تعرضت الإمبراطورية العثمانية لموجات متلاحقة منً الأوبئة، فقد عاود الطاعون الدبلي الظهور في كل عقد حتى خمسينات القرن التاسع عشر في العراق، وفي بغداد سنة 1831 مات حوالي 7000 شخص في أسبوعين وساعد الطاعون على إنهاء حكم آخر المماليك في المدينة المحاصرة، وقبل ذلك ضربت الكوليرا الأسيوية العراق عام 1821 وفي عام 1832 قتلت حوالي 20 ألفا في بغداد، تلتها أربع موجات أخرى خلال خمسينات القرن التاسع عشر، كما عانى العراق من المجاعات الكبيرة في الأعوام ،1801 1827 و1831 واستمر عدد السكان منخفضا حتى مطلع القرن العشرين لتتوسع الفجوة بين عدد المواليد والوفيات تمهيدا للدخول في المرحلة الثانية ويظهر ان متوسط معدل نمو السكان خلال تلك الفترة لم يزد عن (1.5%) وهذا يعني انخفاض معدل نمو السكان في العراق يعكس دون أدنى شك الأحوال الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة.

ثانيا: مرحلة نمو السكان السريع

تمتد بين الفترة من عام 1947 حتى الوقت الحاضر وفيها ارتفع حجم السكان في العراق من 4.816 مليون نسمة عام 1947 إلى 6.299 مليون نسمة عام 1957 وكان معدل الزيادة السنوية مرتفعا مقارنة ببعض الدول النامية الأخرى، ثم بلغ حجم السكان 8.047 مليون نسمة عام 1965 بمعدل زيادة سنوية 3.1% وفي عام 1977 بلغ حجم السكان 12.0 مليون نسمة بزيادة سنوية قدرها 3.3% ثم وصل حجم السكان إلى 16.335 مليون نسمة عام 1987 وبمعدل زيادة سنوية قدرها 3.1%. ومعنى ذلك أن الزيادة في حجم السكان في العراق قاربت أكثر من خمسة أضعاف تقريبا خلال المدة المحصورة بين (1947-1987)، الأمر الذي يشابه نمط الانفجار السكاني بعد الحرب العالمية الثانية كما هو الحال في معظم الدول النامية، فقد سجل معدل الوفيات انخفاضا كبيرا، بينما ظلت معدلات التوالد مرتفعة ولم تسجل إلا انخفاضا بسيطا.

ثالثا: مرحلة الاستقرار السكاني

على الرغم من الانخفاض الملحوظ في نسبة الخصوبة ومعدل المواليد، استمر نمو السكان بالتزايد، وسيصل حسب تقديرات الأمم المتحدة إلى 48.9 مليون نسمة عام 2025 وبمعدل نمو يتراوح ما بين)3.1%-2.7(للمدة 2025-2010 .1 إن بقاء معدل نمو السكان على هذه الوتيرة فضال عن وجود قيم وأعراف اجتماعية تدفع بهذا الاتجاه، فان كل هذه العوامل ربما ستضاعف من حجم السكان الذي قد يصل إلى أكثر من ثمانين مليون نسمة خلال الخمسين سنة القادمة وفقا إلى هذه المؤشرات، ولن يدخل العراق في مرحلة الاستقرار السكاني إلا إذا اتبعت سياسة سكانية تهدف إلى تخفيض حجم السكان يساندها وعي اجتماعي يقدر حجم عواقب الضغط السكاني في العراق خلال القرن الحالي.

مفهوم الهبة الديموغرافية :

تعني "التحول في الطبيعة الديموغرافية للسكان بحيث يدخل غالبيتهم ضمن الفئة العمرية النشطة (15 - 64) سنة وبشكل يفوق الفئات العمرية المعالة (اقل من 15 أو أكثر من 64) سنة بفعل انخفاض معدلات الإنجاب وتُعد هذه الهبة تغيراً ايجابياً يتيح الفرصة لزيادة فرص التشغيل وتقليل البطالة وتحسين مستوى التنمية الاقتصادية وبالتالي مستوى معيشي أفضل (الشديدي، 2014، ص3-4)، كما يطلق عليها أيضا العائد الديموغرافي وهي القوة الاقتصادية الناشئة عن ارتفاع عدد السكان في سن العمل عن نظرائهم ممن هم (اقل من 15 أو أكثر من 65 سنة) شريطة توفر الخطط- والسياسات الاستشارية الفاعلة في رأس المال البشري، فضلا عن مستوى تعليمي وتوظفي صحيح يؤهل هذه القوة العاملة لكي يكون

مردودها ايجابياً خصوصاً وأن فترة الهبة الديموغرافية محدودة لا تبقى على الدوام فلا بد من استغلالها باتجاه تحقيق التنمية (توفيق، 2017، ص250).

وهذا التحول الديموغرافي والذي يقل فيه معدلات وفيات الأطفال وبالتالي تخفض معدلات الخصوبة وزيادة الدخل المعيشي للأسر وزيادة عدد السكان في سن العمل، وتُعدّ الهبة الديموغرافية سلاحاً ذا حدين إذ يمكن استغلالها لتنمية وبناء المجتمع وإحداث تغييرات جذرية وشاملة تتبعها نهضة شاملة لكافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، وفي الوقت نفسه قد يكون لها أثرا كارثيا على البلد إن لم تستغل بالشكل الكافي والسليم، ذلك أن فئة الهبة الديموغرافية ستضغط على الموارد البيئية والمائية والزراعية باعتبارها فئة مستهلكة ومنتجة في الوقت نفسه، ومما لا شك فيه أن هذه الشريحة ستستهلك أكثر من الشرائح الأخرى في المجتمع كونها فئة شابة وباعتبار التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي ترافقها تغييرات في السلوك الاجتماعي وأنماط الاستهلاك (الشريدة، 2007، ص3).

المبحث الثاني

تطور المتغيرات السكانية واتجاهاتها المستقبلية وانعكاسها على التنمية الاقتصادية في العراق

اولاً: التغير في معدلات النمو السكاني وانعكاسها على التنمية الاقتصادية

يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها "العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي أحداث تغير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى احداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية (ابراهيم،2000: ص499)، كما تعد التنمية الاقتصادية على أنها عملية لرفع مستوى الدخل القومي، بحيث يترتب تباعاً على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية (معروف،2005، ص11).

إن الاقتصادي كولن كلارك البريطاني الجنسية هو من أشهر من دعا إلى فكرة أن النمو السكاني وخاصة الفئة القادرة على العمل عامل مشجع على تحقيق التنمية، إذ يؤكد أنه على المدى الطويل يؤدي النمو السكاني إلى التنمية الاقتصادية، وليس انخفاضه أو عدم نمو السكان، ومن جانب آخر نجد أن الاقتصادي هيرشمان يسير في نفس الاتجاه والذي يرى أن الزيادة في السكان سوف تؤدي إلى تخفيض مستويات المعيشة للسكان، إلا اذا كان هنالك اهتمام من جانب السكان بمستويات معيشتهم والسعي نحو زيادتها من خلال زيادة الإنتاج، وهناك العديد من الآراء التي تفسر العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية هي كما يلي:

1. النمو السكاني لا يساهم في النمو الاقتصادي: تشير المشكلة السكانية إلى زيادة غير منتظمة وغير مدروسة في تعداد السكان، حيث كشف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، عن اختلافات من شأنها اختلال نمط توزيع الموارد العالمية، حيث تلتهم الزيادة السكانية المتسارعة أية تطورات في مختلف المجالات سواء الصناعية أو الزراعية أو الغذائية، هذا بالإضافة إلى ضعف إسهامها في معدلات الإنتاج وعدم تناسبها مع معدلات الاستهلاك المرتفعة (Snider; Sunny; Brimlow، 2013) ويرى الاقتصادي الشهير آدم سميث أن السكان يتزايدون دائما إلى الحد الذي يهبط بمستوى المعيشة إلى الكفاف، أي أن زيادة عدد السكان بعد حد معين يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشي، كما يرى مالتوس أن النمو الدائم في الدخل لا يمكن الوصول إليه، فيما يعمل التقدم التكنولوجي إلى خلق زيادة في الدخل لفترة قصيرة ويدفع النمو السكاني نحو الزيادة،

مما يشكل ضغطا على الموارد المتاحة ، ونتيجة لذلك أصبحت الدول الأوربية لا تعير هذا النموذج أي اهتمام، إلا أن العديد من الدول النامية لازالت تم به وتعتمده في تخطيطها.

2. **النمو السكاني يحفز النمو الاقتصادي:** هنالك من يرى ان الزيادة السكانية ستساهم في تعزيز التنمية، خاصة الزيادة في نسبة السكان الشباب القادر على العمل، مع توفر المتطلبات اللازمة لهذه التنمية، من خلال عدد من المتغيرات منها أن النمو السكاني المتسارع يساهم في تحفيز التطور التكنولوجي والابتكار كما يؤدي إلى زيادة استفادة الدولة من اقتصاديات الحجم الكبير وإلى حظ أوفر في عدد المبدعين والعباقرة وذوي القدرات الاستثنائية القادرين على إحداث التحولات المستقبلية المرغوبة، كما يرى البعض أن حجم السكان الكبير في دولة ما يشكل عاملا من عوامل التطور الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدولة بما في ذلك مشاركتها في تقسيم العمل الدولي (عارف دليله، 1987، ص119).

3. **حياد الأثر السكاني:** هنالك العديد من الدراسات التي تفترض ثبات العوامل الأخرى وجدت أن نسبة النمو السكاني ليس لها أي اثر معنوي على النمو الاقتصادي، وهو ما أدى إلى إهمال الدراسات السكانية في العديد من الدول النامية والمنظمات الدولية، حيث اعتبرت أن أثر العوامل الديموغرافية غير واضح التأثير على النمو الاقتصادي، إلا انه من خلال ما اثبت حديثا يوضح أن ما افقد النمو السكاني أهميته في الدراسات الاقتصادية القياسية هو الاعتماد على معدل التغير السنوي في عدد السكان فقط، وإنما يجب الاعتماد على متغيرات ديموغرافية أخرى أكثر تفصيلا، مثل التوزيع العمري للسكان وخاصة فئة الداخلين الجدد إلى سوق العمل أو المتوقع دخولهم في المستقبل القريب وبالتالي يجب اخذ عامل الزمن في الحسبان، وعندما تم إدخال هذه المتغيرات تحت عملية القياس، جاءت النتائج مختلفة عن السابقة، وتم إثبات أن نمو فئة السكان النشطين اقتصاديا يمكن أن يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، توضح بعض الدراسات القياسية أن اثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي يوصف بأنه آني ومرحلي، حيث يكون له مفعول ايجابياً عند نمو فئتي السكان المعيلين والمعالين باتجاهات مختلفة.

وبالنسبة لمعدلات النمو السكاني بلغ عدد سكان العراق بنحو(40150174) نسمه في عام 2022، وعلى مدى السنوات العشر الماضية، نما عدد سكان العراق بمعدل 2.97 في المائة سنوياَ، وهو أعلى بكثير من نمو السكان لمجموعة الدول متوسطة الدخل البالغ(1.09 %) ودول غرب أسيا (1.84 %)، ووفقا لإسقاطات عام 2019 للتوقعات السكانية المعدة من قبل الامم المتحدة، التي تكشف لنا انه بحلول عام 2050، سيظل معدل النمو إيجابيا عند(1.45%) (الأمم المتحدة، 2019).

ويمكن استخلاص أثر التحول الديموغرافي على المتغيرات الاقتصادية في العراق من خلال ما يلي:

1. تأثير المتغيرات الديموغرافية على سوق العمل: حيث يؤثر النمو السكاني على عرض العمل ويؤدي إلى زيادته، وتؤدي هذه الزيادة إلى زيادة الإنتاج في حالة أن هذه الزيادة تتناسب مع الموارد.

2. تأثير المتغيرات الديموغرافية على الادخار والاستثمار: إن النمو السكاني يؤدي إلى انخفاض الادخار والاستثمار وهو ما يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي، إذ تؤثر زيادة عدد السكان على عملية خلق التراكمات اللازمة لتمويل عملية التنمية، حيث إن زيادة عدد أفراد الأسرة يضعف قدرة الأسرة على الادخار نتيجة لتوجيه أغلب دخل هذه الأسرة إلى الاستهلاك، وكلما كان حجم الادخار ضعيفاً كلما كان حجم الاستثمار ضعيفاً ، وهو ما يؤدي إلى صعوبة وضعف تمويل المشاريع الاستثمارية في الدولة، الأمر الذي يعرقل البرامج التنموية.

3. تأثير المتغيرات الديموغرافية على الطلب على السلع والخدمات إذ يرى بعض الاقتصاديين أن النمو السكاني يسهم في زيادة الطلب على الإنتاج وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، كما إن انخفاض معدلات الإعالة والخصوبة يؤدي إلى زيادة الدخل الفردي، مما يعني زيادة الطلب على السلع والخدمات وبالتالي زيادة الطلب الكلي الذي يستجيب له السوق بزيادة مضطردة في الاستثمار تسهم في زيادة عرض السلع والخدمات لمواجهة تلك الزيادة في الطلب، كما أن زيادة الطلب على العمالة ستؤدي إلى زيادة معدل مشاركة الإناث في قوة العمل، الأمر الذي ينعكس ايجابيا على قدرة السوق في التشغيل وتخفيض معدلات البطالة، وتحسين توزيع الدخل بين الأفراد، وهو ما يعني الرفع من مستوى معيشة الفرد ومستوى التنمية بصفة عامة، كما أن انخفاض نسبة النمو الديمغرافي تغير من التشكيلة السكانية من شكل الهرم السكاني وكما هو معروف تختلف الاحتياجات بالتالي الطلب على السلع والخدمات باختلاف الفئات العمرية (ظافر، 2010، ص76).

ثانياً: التغير في معدلات الخصوبة الإجمالية والوفيات ومتوسط العمر المتوقع

نلحظ من الجدول (6) وعند المقارنة بعام 1950، انخفاض معدل الخصوبة الإجمالي بنحو(60 %)، وذلك من(8.1) طفل لكل امرأة إلى(3.4) طفلاً لكل امرأة في عام 2022، ومن المتوقع أن ينخفض أكثر ليصل إلى(2.6) طفلاً لكل امرأة بحلول عام 2050، اما العامل الثاني فهو معدل الوفيات، والذي أظهر تحسنا خلال نفس الفترة، إذ انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بشكل كبير من معدل(365) حالة وفاة لكل 1000 مولود حي في عام 1957 إلى(26.3) حالة وفاة لكل 1000 مولود حي في عام 2020. وبالتالي، ارتفع متوسط العمر المتوقع علد الولادة بشكل مطرد ووصل إلى(70.8) عاماً سنة 2020، أي أكثر من ضعف متوسط العمر المتوقع عام 1950 (34.9 سنة). ومن المتوقع كذلك أن يزداد أكثر ويضيف 4.5 سنوات أنرى بحلول عام 2050 (الأمم المتحدة، 2019).

النتائج المترتبة على انخفاض معدل الخصوبة في العراق

1. إنَّ استمرار انخفاض معدلات الخصوبة سيؤدي إلى تغييرات في التركيب العمري للسكان مما يجعل العراق على أعتاب المرحلة الثالثة من مراحل التحول الديموغرافي وبالتالي الاقتراب من انفتاح النافذة الديموغرافية، أي تحول المجتمع من وضع إلى وضع آخر، إذ تتجاور فيه نسبة السكان النشطين اقتصاديا (64-15 سنة) معدل النمو للفئات السكانية المعالة والتي يمثلها صغار السن أقل من 15 سنة وكبار السن 65 فاكثر.

2. كما إن انخفاض معدلات الإعالة يؤدي إلى رفع معدلات الادخار مما يدعم فرص الاستثمار المحلي ومن ثم النمو والتشغيل هذا من ناحية، وهذا يتيح من ناحية أخرى لتحسين نوعية الحياة والمستوى المعيشي وخفض معدلات البطالة، لكنه يبقى مرتبطا بمدى توفر المؤسسات والأسواق المالية التي تساعد على استثمار المدخرات وتوجيهها بالشكل المخطط والسليم، فزيادة السكان في سن العمل يكون لها آثار إيجابية من خلال التشغيل وتوفير فرص عمل متنوعة وقد يكون أثرها سلبيا في حالة عجز الاقتصاد الوطني من استيعاب الزيادة في قوة العمل.

3. إن تخفيض معدل الخصوبة يعد من الشروط الضرورية لتخفيض النمو السكاني في المستقبل، لذا فان على العراق خفض معدل الخصوبة من مستواه الحالي إلى مستوى الإحلال الذي يعادل (1.2) من الأطفال، وتشير البيانات المتاحة أن العراق لن يتمكن من تحقيق هذا الإحلال إلا بعد عام 2050، وذلك بسبب التفاوت الزمني بين انخفاض معدلات الخصوبة وهبوط معدل النمو الطبيعي، وأن الأجيال الحالية ستسهم في نمو السكان (تحليل الوضع السكاني في العراق،2012: 79-80).

4. إن انخفاض الخصوبة يؤثر على عرض العمل من خلال خفض معدل المعالين إلى غير المعالين وزيادة فرصة مشاركة الإناث في قوة العمل، نتيجة لانخفاض حجم الأسرة، وبالتالي فان التغير في التركيب العمري يؤثر على سوق العمل مما يؤثر على النمو الاقتصادي، كما ان تقادم العمر ووصول الفئات العمرية ما دون 15 سنة إلى سن العمل، بالتزامن مع انخفاض معدلات الخصوبة سيساهم في خفض عدد المعالين وارتفاع معدل الإسهام في قوة العمل.

ومن خلال ما سبق يمكن القول بانه إذا تمكن سوق العمل من استيعاب هذه الفئة وإذا ما تحقق الاستيعاب المطلوب مع انخفاض معدل الإعالة، فإن ذلك سيؤدي إلى تحسين حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. كما سيؤدي انخفاض معدل الخصوبة الى انخفاض عدد سنوات الرعاية الأولى للأطفال، ويساهم في فرص مشاركة الإناث في قوة العمل، ويساهم في خلق فرص عمل جديدة ترتبط بنوعية التربية والرعاية التي يتلقاها الأطفال، مما يتيح الفرصة للتحول تدريجيا من عمل الأمهات وربات البيوت إلى مراكز الرعاية والحضانة، أو إلى العاملات بالمنازل والمربيات وهو ما يترتب عليه زيادة مساهمة الأعمال المنزلية في الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثاً: التغير في معدلات الاعالة وانعكاسها على التنمية الاقتصادية

تشير العديد من الدراسات إلى ارتفاع معدلات الاستهلاك لدى فئة المعالين من الأطفال والمسنين،(صغار السن أقل من 15 سنة وكبار السن 65 فاكثر) بينما تنخفض هذه المعدلات لدى النشيطين اقتصاديا (15-64) نتيجة الميل العام لأفراد هذه الفئة العمرية إلى زيادة معدلات الادخار تحسبا للفترة التي بعد الخدمة التقاعدية (يونس حمادي علي، 2010 م، ص12)، ونلحظ من الجدول () التغير الواضح في نسبة الإعالة باتجاه تناقص فئة الأشخاص المعالين ويُعد هذا التناقص إيجابياً، فبعد أن كانت (93 معالاً) عام 1950 انخفضت لتصبح (75.4 معالاً) عام 2022 .

وهناك علاقة بين انخفاض معدلات الخصوبة والإعالة وبين مستوى الادخار، إذ يزيد الميل الحدي للادخار عند العائلة الصغيرة، كما يرتفع عندها الميل للاستثمار في تعليم أبنائها، ان انخفاض معدل الإعالة المرتبط بالتحولات الديموغرافية يؤدي إلى زيادة الإنفاق على التعليم وبالتالي تحسين نوعية التعليم وزيادة الاستثمارات التعليمية، فزيادة معدل سنوات الالتحاق بالدراسة، كما إن ارتفاع متوسط العمر يساهم في زيادة معدل الالتحاق بالتعليم وكذلك زيادة عدد سنواته، هذه الزيادة في عدد السنوات الدراسية تؤدي إلى الزيادة الإنفاق على التعليم لدى السكان من ناحية، واستثمار رأس المال المحلي في القطاع التعليمي من ناحية أخرى وكل ذلك يساهم في الرفع من مستويات المعيشة ومستويات التنمية بصفة عامة مستقبلا.

الجدول (6) تطور المتغيرات السكانية في العراق للأعوم 1950، 2022، والمتوقع لعام 2050

المتغير	1950	2022	المتوقع 2050
معدلات النمو السكاني	2.7	2.27	1.45
معدلات الخصوبة الإجمالية طفل لكل امرأة	7.2	3.4	2.6
معدل الوفيات تحت سن 5 الوفيات لكل 1000 حياة	365	26	
متوسط العمر المتوقع	34	70.9	75.4
نسبة الاعالة العمرية	93	75.4	

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على الأمم المتحدة. (2019). إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، التوقعات السكانية في العالم للفترة من 1950-2050، تنقيح عام 2020.

رابعاً: دخول العراق نطاق دائرة الهبة الديموغرافية

تعد دائرة الهبة الديموغرافية غاية في الأهمية لما تحمل هذه الهبة من فرصة للمجتمع، إذ يتحول المجتمع الذي تكون غالبيتهُ من الاطفال وصغار السن والمعالين إلى مجتمع يشكل فيه السكان في سن العمل والإنتاج المجموعة الأكبر، وتعدّ مسالة اغتنام فرصة الهبة الديموغرافية مسالة غاية في الأهمية لأنه يسهم بشكل كبير في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، وخفض معدلات البطالة، وزيادة معدلات التشغيل، ويمكن ملاحظة الشكل(6) الذي يوضح لنا نطاق الهبة الديموغرافية ويحدد متى يتم دخول العراق نطاق هذه الهبة، وان ادارك أهمية الوعي بالثمار التي تطرحه الهبة والسبل والوسائل التي تحقق امكانية دخول دائرة الهبة والتي ينبغي ان تكون جزءاً من سياسات سكانية، وان تسعى هذه السياسات إلى زيادة مستوى اسهام المرأة وتمكينها الاجتماعي والتعليمي ورفع مستوى مساهمتها بالنشاط الاقتصادي، وحملات تشجيع سياسات التخطيط العائلي.

الشكل(7) دخول العراق نطاق الهبة الديموغرافية

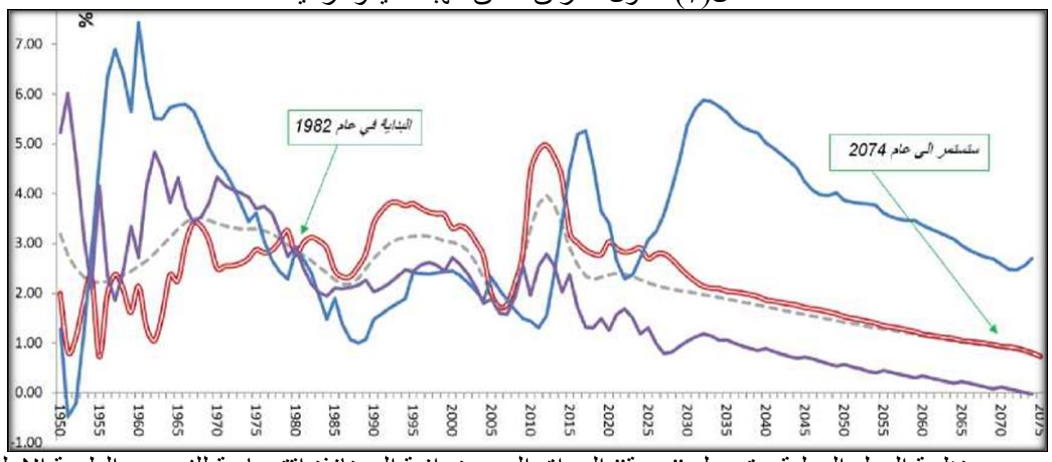

المصدر: منظمة العمل الدولية، تحويل "هدية" العراق الديموغرافية إلى نافذة اقتصادية للفرص، الطبعة الاولى، 2022م، ص6.

الاستنتاجات

1. من خلال دراسة التركيب العمري للسكان في العراق اتضح بأنه قد شهد تغييرات ملموسة من أهمها تذبذب نسبة النمو للفئة العمرية أقل من 15 عاماً، اذ أن هذه الفئة شكلت ما نسبته (51.6%) من اجمالي السكان في تعداد 1997، بينما بلغت نسبتهم (54.1%)،(57%) في تقديرات 2007 و2022 على التوالي، ويشير ذلك إلى زيادة السكان فئة النشطين اقتصاديا الأمر الذى ينبئ بتحقيق مستويات عالية من التنمية الاقتصادية.

2. انخفاض معدلات الخصوبة إذ انخفضت من (5.7) عام 1997 الى (3.4) طفل لكل امرأة عام 2022 ومن المتوقع أن تنخفض اكثر لتصل الى (2.6) طفل لكل امرأة عام 2050م، وإن استمرار انخفاض معدلات الخصوبة سيؤدي إلى تغييرات في التركيب العمري للسكان مما يجعل العراق على أعتاب المرحلة الثالثة من مراحل التحول الديموغرافي وبالتالي الاقتراب من انفتاح النافذة الديموغرافية.

3. يشير توسع القسم الأوسط من الأهرامات السكانية وتراجع نسبة الاعالة في العراق إلى أن العراق يتمتع بما يشار إليه على نطاق واسع باسم نافذة الفرص الديمغرافية ويحدث هذا عندما يتوسع السكان في سن العمل بمعدل أعلى من عموم السكان، أي تحول المجتمع من وضع إلى وضع آخر تتجاور فيه نسبة السكان النشطين اقتصاديا (15-64 سنة) معدل

النمو للفئات السكانية المعالة والتي يمثلها صغار السن أقل من 15 سنة وكبار السن 65 فاكثر، مما يمثل حالة مواتية لمسار النمو الاقتصادي المستدام إذا استطاع الاقتصاد الوطني على خلق وظائف كافية لاستيعاب الدخول المضطرد السريع إلى سوق العمالة، وزيادة القدرة على توظيف الإناث وبالتالي تمكينهم وسيسهم في تحسين صحة الأم والطفل.

4. انخفاض معدلات الإعالة العمرية 93.3% عام 1997 الى 75.4% عام 2022 ومع التحول السريع في الهيكل العمري للسكان وانخفاض معدلات الإعالة، هناك إمكانية للنمو الاقتصادي مما يؤدي إلى رفع معدلات الادخار ويدعم فرص الاستثمار المحلي ومن ثم النمو والتشغيل هذا من ناحية، وهذا يتيح من ناحية أخرى لتحسين نوعية الحياة والمستوى المعيشي وخفض معدلات البطالة.

5. نظرا للتركيبة السكانية الحالية في العراق التي يغلب عليها الشباب، هناك إمكانيات كبيرة للتحول الاقتصادي وعلاوة على التراكم البسيط في زيادة عدد ونسبة السكان في سن العمل، فإن وضع وتنفيذ سياسات سليمة في مجال التعليم والصحة مما في ذلك تنظيم الأسرة وتهيئة بيئة مواتية للاقتصاد الكيل لتوفر فرص العمل والحصول في فرص عمل الثقة تكفل الزيادة في القوى العاملة المنتجة وتؤدي إلى زيادة النمو وارتفاع دخل الفرد.

6. تسخير العائد الديموغرافي يمثل فرصة كبرة لبناء قدرات الشباب ومعالجة الأسباب الجذرية للعديد من التحديات الرئيسية التي تواجه البلد كالبطالة والهجرة القسرية والتطرف والتشدد والعنف.

الملحق (1) التوزيع العددي لسكان العراق بحسب الفئات العمرية الخمسية والجنس للسنوات1997 م ، 2007م، 2022م .

فئات السن	1997			2007			2022		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
اقل من سنة 4 -	1889464	1831561	3721025	2548402	2422427	4970829	3024214	2866746	5890960
5 – 9	1656641	1605335	3261976	2166818	2055210	4222028	2822382	2656893	5479275
10 – 14	1428719	1385540	2814259	1833813	1772143	3605956	2522382	2354725	4877107
15 – 19	1225303	1197899	2423202	1631272	1575275	3206547	2213139	2091049	4304188
20 – 24	1028835	1022733	2051568	1394941	1350975	2745916	1933205	1784138	3717343

2990548	1474281	1516267	2342651	1158525	1184126	861593	861593	850724	29 – 25
2693992	1366294	1327698	1969141	981479	987662	1361650	697340	664310	34 – 30
2324812	1193126	1131686	1623309	817220	806089	1103512	569701	533811	39 -35
2148567	1081408	1067159	1280968	656620	624348	869372	449927	419445	44 – 40
1600742	812079	788663	1024602	529860	494742	696316	359921	336395	49 – 45
1044092	579081	465011	790298	411344	378954	546746	278572	268174	54 – 50
1081841	553206	528635	611439	319199	292240	430345	219830	210515	59 – 55
761978	397915	364063	453767	235596	218171	324486	168842	155644	64 – 60
489314	249659	239655	325970	171790	154180	248492	132827	115665	69 – 65
313689	157334	156355	214454	116180	98274	185017	103399	81618	74 -70
181588	99232	82356	133345	74524	58821	134061	80555	53506	79 – 75
250138	148185	101953	160861	90198	70663	161900	93417	68483	+80
40150174	19865351	20284823	29682081	14738565	14943516	22046244	11058992	10987252	المجموع

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاء السكان والقوى العاملة.

قائمة المصادر

1. أبوعيانة، فتحي محمد، جغرافية سكان الإسكندرية دراسة ديموغرافية منهجية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية،1980.

2. بودقجي، عبد الرحيم، عصام خوري ، علم السكان ونظرياته ومفاهيمه ، دار الرضا، سوريا،2001.

3. توفيق ، سعد حقي، العلاقات الدولية، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2017.

4. الجوهري، يسري عبد الرزاق، جغرافية السكان، ط1، دار الكتب الجامعية ، الاسكندرية، 1971.

5. جمهورية العراق، وزارة العدل، قانون العمل 71 لسنة 1987، دار الحرية للطباعة والنشر، 1987.

6. الحديثي، طه حمادي ، جغرافية السكان، ط2، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2000،

7. الراوي، منصور، سكان الوطن العربي- دراسة تحليلية في المشكلات الديموغرافية، ج1، بيت الحكمة، بغداد، 2002.

8. زيني، عبد الحسين، عبد الكريم القيسي، الإحصاء السكاني، جامعة بغداد، 1990.

9. دليله، عارف، بحث في الاقتصاد السياسي للتخلف والتقدم والنظام العالمي، دار الطليعة، بيروت، 1987.

10. السعدي، عباس فاضل ، جغرافية السكان، ج1، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 2002.

11. الشديدي، حسين، التوظف الامثل لفرصة التحول الديموغرافي، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 2014.

12. الشريدة، بشار ، الهبة الديموغرافية وانعكاساتها على تنمية الموارد الطبيعية والبيئية (المياه والزراعة)، الملتقى الوطني الثالث للسكان/ السكان والهبة الديموغرافية ، عمان ، 26 – 27 آذار 2007.

13. علي، يونس حمادي ، مبادئ علم الديموغرافية/دراسة السكان ، ط1 ، دار وائل للنشر، عمّان، 2010.

14. عطوي، عبد الله ، جغرافية السكان ، الطبعة الأولى ، الجامعة اللبنانية ، بيروت ، 2001 .

15. العيسوي، فايز محمد، أسس جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005.

16. قطيطات، أحمد، الهبة الديموغرافية في الوطن العربي، المؤتمر الإحصائي العربي الأول، عمان، 2007.

17. وهيبة ،عبد الفتاح محمد، في جغرافية السكان، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1979.

18. نصار، هبة، التحول الديمغرافي والتشغيل ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيروت، 2006.

19. اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، تحليل الوضع السكاني في العراق 2012, الجهاز المركزي للإحصاء، 2012.

.20. John , I , Clark,Population Geography , Pergamon , London. 1968 .

*تم احتساب معدل النمو السكاني وفق الصيغة الآتية: $$R = (t\sqrt{\frac{P1}{P0}} - 1)X100$$

اذ ان R نسبة التغير السنوية او نسبة الزيادة السنوية او معدل النمو السنوي.

P1 عدد السكان في التعداد الثاني (اللاحق).

P0 عدد السكان في التعداد الاول (السابق)

t عدد السنوات بين التعدادين. انظر: (U.N.DIESA.1989.p15)

** لاستخراج الاسقاطات السكانية تستعمل المعادلة الخطية من الدرجة الاولى وكما يأتي :-

$$Bt = Bn + (Bn - Bo\backslash N)t$$

إذ أن:

Bt = سنة الهدف

Bn = عدد السكان في التعداد اللاحق.

Bo = عدد السكان في التعداد السابق .

N =عدد السنوات بين التعدادين .

t =عدد السنوات ما بين سنة الهدف والتعداد الأخير.

ينظر: عباس فاضل السعدي، جغرافية السكان، ج, مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 2002، ص305.